العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الامن المجتمعي
دراسة سيسيولوجيا تحليلية

م.م. فاطمة الزهراء عدنان عبد الامير [1] هشام عادل هراطه [2]

المستخلص

يعد الأمن المجتمعي حاجة أساسية لكل مجتمعات الانسانية ومؤشرا للاستقرار والازدهار والتقدم وعاملا رئيسيا لحماية منجزاته والسبيل لرقيه، كما له أهمية بالغة في توفير بيئة آمنة ويبعث الطمأنينة في نفوس أفراده، إلا أن الأمن المجتمعي لا يتحقق إلا في وجود عدالة اجتماعية على مستوى جميع الأصعدة، لأن أساس الأمن هم الأفراد فهو منهم وإليهم، لذلك يجب الاهتمام بالأفراد ونشر العدالة لاجتماعية بينهم في الحقوق والواجبات كي تضمن ولاءهم وانتماءهم للمجتمع، وان غياب العدالة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص سوف يسهم في عدم الاستقرار المجتمعي ، لذا تعد العدالة الاجتماعية نظام اجتماعي اقتصادي يهدف الى ازالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد ، اذ إنها تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصص التشاركية من خيرات المجتمع للجميع من خلال إعادة توزيع الدخل، وتكافؤ الفرص، فإذا لم يتم تحقيق العدالة المجتمعية يتولد لدى الفرد إحساس بالظلم والتهميش والاغتراب، وعدم وجود حقوق لديه في مجتمعه مما يؤدي الى عدم تحقيق الامن المجتمعي.

ويمكن توضح اهم الاستنتاجات وهي : ١.ان العدالة الاجتماعية تشير إلى توزيع الموارد والفرص بشكل عادل ومتوازن في المجتمع. ٢.ان الأمن المجتمعي :هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم وتعتمده التنمية والتطور في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة. ٣.ان العدالة الاجتماعية تحقق الأمن المجتمعي والطمأنينة داخل المجتمع وبين أفراده وأسره.٤. إنّ شعور الفرد بالانتماء أو ضعفه سواء كان الانتماء للأسرة أو المجتمع يعد من المعوقات الهامة التي تعوق الشباب عن المشاركة في عملية التنمية كونهم في هذه الحالة لا يهمهم عملية أو عمليات أخرى تهدف إلى تنمية المجتمع وأنماءه. ٥.أن الشعور بالانتماء يحقق امتثال الفرد لقيم وقواعد الجماعة وذلك ليحظى باحترام وتقدير الجماعة مما يسهم في اندماج الفرد وتكامله مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وكل ذلك تحقيقاً وتدعيماً للأمن المجتمعي .

الكلمات المفتاحية : العدالة / العدالة الاجتماعية /الدور/ الامن / الامن المجتمعي

انتساب الباحثين
[1] كلية الاداب ، جامعة بابل ، العراق ، بابل ، الرمز البريدي: ٥١٠٠١

[٢] هيئة رعاية ذوي الاعاقة و الاحتياجات الخاصة فرع بابل / دار الدولة لرعاية البراعم / العراق / الحلة ، الرمز البريدي: ٥١٠٠١

ايميل الباحث الاول
Fatima.adnan19938@gmail.com[1]
[٢] ايميل الباحث الثاني
Hisham.adel19915@gmail.com
اسم المؤلف المراسل : م.م. فاطمة الزهراء عدنان عبد الامير

Social justice and its role in achieving societal security

An analytical sociological study

Asst. teacher . Fatima Al-Zahraa Adnan Abdel Amir[1], Hisham Adel Harata[2]

Abstract

Community security is a basic need for all human societies and an indicator of stability, prosperity and progress, and a major factor in protecting its achievements and the way for its advancement. The basis of security is the individuals, it is from them and to them, so it is necessary to take care of individuals and spread social justice among them in terms of rights and duties in order to guarantee their loyalty and belonging to society, and that the absence of social justice and unequal opportunities will contribute to societal instability, so social justice is a socio-economic system that aims to eliminate disparities The economy is among the classes of the same society, as it works to provide fair treatment and to provide participatory shares of the community's goods

Affiliation of Authors
[1] College of Arts, University of Babylon, Iraq
Babylon, postal code: 51001
[2] Authority for the Care of People with Disabilities and Special Needs, Babylon Branch / State House for Bud Care / Iraq / Hilla, postal code: 51001

[1] E-mail of the 1st **Author:**
Fatima.adnan19938@gmail.com
[2] E-mail of the 2nd **Author:**
Hisham.adel19915@gmail.com

Name of the Corresponding Author :
Fatima Al-Zahraa Adnan Abdel Amir

for all through redistribution of income and equal opportunities. It leads to the lack of community security.

The most important conclusions can be clarified: 1. Social justice refers to the fair and balanced distribution of resources and opportunities in society. 2. Community security: It is the cornerstone on which progress is based and development and development depend on it in order to achieve the common collective goals of society. 3. Social justice achieves societal security and reassurance within society and among its members and families.4. The individual's sense of belonging or its weakness, whether belonging to the family or society, is one of the important obstacles that hinder young people from participating in the development process, because in this case they are not interested in another process or processes aimed at developing and developing society. 5. The feeling of belonging achieves the individual's compliance with the values and rules of the group in order to gain the respect and appreciation of the group, which contributes to the individual's integration and integration with the social environment in which he lives, all of this in order to achieve and strengthen societal security.

Keywords: justice / social justice / role / security / community security

المقدمة:

إنّ قضية العدالة الاجتماعية والامن المجتمعي من القضايا المهمة والتي ترتب عليها تحولات تاريخية مهمة، بل حجزت أهم محور في الثورات والانتفاضات والحروب في التاريخ الإنساني، إذ تعد من أهم عناصر المجتمع الإنساني لضمان المساواة وتوزيع الثروات والدخل وتوفير فرص متساوية بين المواطنين دون أي تمييز أو تفرقة، كما تعد السبيل في إستمرار ونمو النظام السياسي والازدهار الاقتصادي والتطور الثقافي والتنمية نحو تلبية الحاجات الضرورية للمواطنين، فالمجتمع العراقي كان ولا يزال يعاني من تدني مستوى الخدمات الأساسية عكس المجتمعات، التي أخذت تخطو خطوات واسعة نحو العلم والتطور والتكنلوجيا، فالخدمات هي من الحقوق الأساسية للمواطن التي كفلها الدستور على الحكومة توفيرها على الرغم إنفاق عشرات المليارات على الطاقة والخدمات ولم يحصل هناك أي تحسن بسبب حالات الفساد المستشري الذي تسبب في فقدان أموال كبيرة خصصت للقطاعات الخدمية. ولذا أضحت العدالة الاجتماعية مقياساً أساسياً للانحياز السياسي لفئة معينة وأضحى كل طرف يتهم الطرف الآخر بالتقصير ويشعر بالمظلومية والغبن وإنتهاك الحقوق، وعلى هذا الأساس أضحت قضية العدالة الاجتماعية الشغل الشاغل لأفراد المجتمع يبحثون في ثنايا التشريعات والقوانين بل تعدى الأمر للماء والكهرباء ومقومات الحياة الاجتماعية التي من المفترض توفرها لكل مواطن، وهذا ساهم في تنامي المقاومة السلبية وتعالت صيحة الاحتجاجات المدنية التي خرجت من عباءة مؤسسات المجتمع المدني لمناهضة كافة أنواع القهر والتسلط والظلم والهيمنة التي تمارسها السلطة السياسية ضد الأغلبية العظمى من أفراد المجتمع، فضلاً عن تدني الواقع الخدمي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع العراقي، وهذا ما انعكس على قضية الامن المجتمعي . وتأسيساً على ما تقدم فقد أكتسبت هذا البحث أهميتها بوصفها تعد إضافة معرفية في حقل علم الاجتماع، أمّا أهميتها التطبيقية فأنّها سوف تتحدد بالاستنتاجات الذي سوف يتوصل إليه البحث والذي يمكن أنّ يسهم بشكل أو بآخر بتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع ودورها في تحقيق الامن المجتمعي.

و من اجل تأكيد هذا البحث الموسوم بـ (**العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الامن المجتمعي**) تضمن ثلاثة مباحث : المبحث الاول يتضمن قراءة في مفهوم اما المبحث الثاني مرتكزات العدالة الاجتماعية ومقومات الامن المجتمعي ، اما المبحث الثالث فقد تضمن العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الامن المجتمعي وفي نهاية البحث الاستنتاجات ومصادر البحث.

المبحث الأول :

قراءة في المفاهيم

اولاً: العدالة الاجتماعية :

العدل لغةً: بأنّه ضد الجور فيقال عدل عليه في القضية من باب ضرب فهو عادل، والعادل هو واضع كل شيء موضعه وبسط الوالي عدله ومعدلته وفلان من أهل المعدلة أي من أهل العدل [١] ويقال عدل وعدالة وعدولة ومعدلة بمعنى الأنصاف وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه [٢]والعدل أنواع متكاملة حيث عدل الإنسان مع نفسه، وعدل السلطان أو الرئيس في رعيته، وكذلك عدل الرعية مع سلطانها أو رئيسها. [٣]

اما تعريف العدالة الاجتماعية : بأنّها تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته. [٤]

وفي قاموس المصطلحات الاجتماعية عرفت العدالة الاجتماعية: بأنّها تعاون الجهود في المجتمع لإيجاد تضامن اجتماعي قوي سليم بين الأفراد وتكوين مجتمع مبني على تكافؤ الفرص الحثيثة سواء من حيث نمو الأفراد أو من حيث تنشئتهم الاجتماعية أو وضعهم في المكان الذي يلائم مواهبهم وقدراتهم. [٥]

فالعدالة الاجتماعية: هي مفهوم حديث في صياغته قديم في معناه، لأنّ جميع الثورات المستنيرة في مختلف العصور كانت صوراً وأصداء للمطالبة بالعدالة الاجتماعية، وظهرت بصورة واضحة نتيجة للتطورات والتغيرات التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية. [٦]

أما في مجال الخدمة الاجتماعية فقد عرفت العدالة الاجتماعية: بأنّها عملية واعية موجهة لتحقيق المساواة بين كافة الفئات في مستوى المعيشة والحقوق والواجبات الدستورية بما يضمن صياغة بناء حضاري متكامل اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً يؤكد فيه الفرد على هويته. [٧]

وقد عرفت العدالة الاجتماعية أيضاً: بأنّها نظام اقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع تسمى أحياناً العدالة المدنية وتصف فكرة المجتمع الذي تسودهُ العدالة الاجتماعية كافة مناحيه بدلاً من إنحصارها في عدالة القانون فقط بشكل عام، تفهم العدالة الاجتماعية على أنّها توفير معاملة عادلة وحصة تشاركية من خيرات المجتمع. [٨]

ثانياً : الدور

يعرف الرازي في كتابه (مختار الصحاح) الدور لغةً: بانه فعل : رباعي لازم متعد بحرف. دَوَّرْتُ ، أُدَوِّرُ ، دَوِّرْ ، مصدر تَدْويرٌ. [٩]ويعرف الدور في معجم الوسيط بانه (مجموعة من المسؤوليات و الأنشطة و الصلاحيات الممنوحة لشخص أو فريق . و يتم تعريف الدور في عملية . و يمكن لشخص أو فريق أن يكون له عدة أدوار). [١٠]

ويعرف الدور اصطلاحاً: بانه مجموعة من الافعال التي يقوم بها الفرد ليؤكد احتلاله المركز. [١١] ويعرف كذلك : بانه مجموعة من انماط السلوك المتوقعة من الشخص الذي يشغل مكانة معينة في نسق اجتماعي. [١٢]

و يعرفه محمد عاطف غيث بانه : نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة من التوقعات يعتنقها الاخرون كما يعتنقها الشخص نفسه. [١٣]

ثالثاً: الامن

عرف الأمن من آمن يأمن أمناً؛ فهو آمن، وآمن أمناً وأماناً، اطمأن ولم يخف، فهو آمن وأمن وأمين، والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان، نقول: أمن منه أي سلم منه، وأمن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه، والأمان والأمانة بمعنى واحد، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والمأمن الموضع الأمن. [١٤]

اما تعريف الامن اصطلاحاً : فهو الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة ووقايتها من الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي عن طريق ممارسة الدور الوقائي والعلاج الكفيل بتحقيق هذه المشاعر. [١٥]

يعرف ايضاً بانه: مقدار ما يحتاجه الفرد من حماية لنفسه ووقايتها من الظروف التي تشكل خطراً عليه ،مثل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتقليل من القلق المرتفع المصاحب للمستقبل المجهول سواء فما يتعلق بدراسته او عمله. [١٦]

رابعاً: الامن المجتمعي

تعددت وجهات النظر حول مفهوم الامن المجتمعي فمنهم من يرى بأن " الأمن المجتمعي بمفهومه العام يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يشمل أول ما يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار السياسي للمواطن، كما يتناول الأمن المجتمعي

بالإضافة إلى ما سبق تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة، ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية في حال البطالة والتوقف عن العمل، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية، وبالتالي إلى تأمين الوقاية من الإجرام والانحراف وضمان حقوق الانسان والمشاركة السياسية.[١٧]

وهناك من ينطلق في تعريفه للأمن المجتمعي من جانب نفسي، فيرى بأنه عبارة عن شعور أو حالة طبيعية تسود أفراد المجتمع فهو: " إحساس الدولة بالطمأنينة والاستقرار، لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصيلة ومبادئه العليا"، ومن ذلك أيضاً أن الأمن المجتمعي هو عبارة عن: " حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم جماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه، ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام، ويحدد مواقع أعضاء التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقيع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية. [١٨]

وهنالك تعريف اخر للأمن المجتمعي على انه : واقع اجتماعي يسوده الشعور بالأمن والاستقرار الذي يستمد من طبيعة العلاقات الاجتماعية والادراك الايجابي لهذا الواقع ويشمل الأفراد والاسرة والمجتمع . بما فيه من جماعات مرجعية ومؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤثرات ثقافية و اجتماعية . [١٩]

اما من منظور علم الاجتماع فينظر للأمن المجتمعي بانه : اقصى اشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في اطار العدالة الاجتماعية لبتي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في اطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي.

الامن المجتمعي يتمحور حول محورين هما [٢٠] :

١_ العامل الامني الذي يعني بتحرير الفرد والمجتمع من الخوف وعدم الاستقرار المعنوي والمادي.

٢_ العامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، الذي يعني لتحقيق متطلبات الحياة العاملة من رفاه اقتصادي وتنمية وتطوير ومشاركة سياسية وحكم راشد.

المبحث الثاني

مرتكزات العدالة الاجتماعية ومقومات الامن المجتمعي

اولاً: مرتكزات العدالة الاجتماعية

من أجل تحقيق فكرة العدالة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات لابد من تهيئة مجموعة من المرتكزات الأساسية التي يعول عليها المجتمع لينعم بالعدالة الاجتماعية ويشعر أفراده بأنهم فعلاً مواطنون معترف بهم، ومن هذه المرتكزات ما يأتي:

١_ مبدأ المساواة

لا تمثل المساواة حق أساسي من الحقوق والحريات العامة بل تمثل أساس التمتع بسائر الحقوق والحريات العامة فهي تشكل حجر الزاوية ومحور الارتكاز لكل الحقوق والحريات ولا يكون تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم إلا إذا كان على قدم المساواة بين جميع الأفراد المتماثلين في الحالة أو المركز القانوني أو الظروف وهذا ما يجعل المساواة مبدأ ضروري لكفالة ممارسة الأفراد الحقوق والحريات الأخرى، فالمساواة كمبدأ من المبادئ الدستورية الحديثة حيث أن الأفراد أمام القانون سواء دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي في اكتساب الحقوق وممارستها وتحمل الالتزامات وأدارتها، وللمساواة طبيعة قانونية وهو ما قررته المحكمة الدستورية العليا في قضائها بأنّ " المساواة بين المواطنين في الحقوق لا يعني بين جميع الأفراد رغم اختلافهم في الظروف والمراكز القانونية، حيث أنّ المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجددة تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون، وعلى ذلك لا تجوز التفرقة بين الأفراد إذا تشابهت الظروف والشروط فإنّ اختلفت دلت التفرقة على أساس وتخلف بعض الشروط أو الظروف ذات الأهمية التي يحددها القانون. [٢١]

كما أنّ فكرة المساواة لا تعني معاملة الناس بصورة متماثلة بل تعني عادة التخلص من نظام التمييز والتفريق واستبداله بنظام لا تمييز به، لذلك يندر أنّ يكون المقصود بالمساواة تكافؤ الفرص في مجال التعليم مثلاً يمنح كل شخص القدر نفسه من التعليم، لكن المقصود بها في هذا السياق هو التخلص من عدد من العوامل التي تعيق الحصول على التعليم، كالمقدرة على دفع رسوم الدراسة مثلاً والاعتماد على معيار الكفاءة بدلاً من ذلك هذا يعني من الضروري النظر إلى الناس على أنّهم سواسية من دون أن يكون مجال ما يكون فيه الناس متماثلين بل أنّ تكون المعاملة بشكل مماثل، أي أنّ تكون المساواة ضمن إطار العمومية، إنما هي إجرائية وتعني من الضروري أنّ يتم التعامل مع الأفراد بشكل متساوي رغم الاختلافات فيما بينهم، لذا تتمثل الغاية الرئيسية من المساواة في المحافظة على السلم الاجتماعي فعلى حد تعبير (لودفيك فون ميسز): إنّ

المحافظة على استمرارية السلم أقرب إلى المستحيل في مجتمع تتباين فيه حقوق وواجبات الطبقات الاجتماعية لأن أي أنكار لحقوق قسم من السكان غالباً ما سيؤدي إلى تهيئة الظروف والاستعداد للقيام بمعارضة موحدة من قبل المحرومين من الامتيازات.[٢٢]

فعندما ننظر إلى المساواة في إطار العلاقة بين الفرد والدولة يتضح لنا أنّها إلى جانب إنها تعد حرية من الحريات العامة، فهي شرط أساسي لتمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم، وهذا الاتجاه بلغ مداه في فكرة الفقيه (إسمان) بتقسيم الحريات إلى شقين كبيرين: أولهما: المساواة المدنية والثاني: الحقوق الفردية وفي صدد هذا التقسيم يوضح (إسمان) أهم مظاهر المساواة تكون في المساواة أمام القضاء والمساواة أمام القانون والمساواة أمام الوظائف العامة والمساواة أمام الضرائب، وعندما تعمق الفقهاء في مظاهر المساواة التي ساقها (إسمان) وجدوا أنّ المساواة ليست حرية عامة مستقلة بل هي حجر الزاوية ومحور الارتكاز لكل الحريات أي هي أساس كل الحريات، ويقول (كوليار) إنّ المساواة قيمة أساسية في نظام الحريات العامة وبها يمكن تطبيق مبدأ الحريات، حيث إنّ الحرية لا يمكن تحقيقها إلافي ظل المساواة. كما يؤكد الفقيه (ريبرت) هذا المعنى حيث يصل إلى أنّ المساواة ذات أهمية في تحقيق الحريات العامة إلى درجة انه ربط بين المساواة والديمقراطية ارتباط الوجود والعدم.[٢٣]

٢_ المواطنة

إنّ المواطنة هي التعبير القانوني عن الوجود السياسي للوطن والمواطن معاً هي المدخل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وامتداد للنهوض الثقافي والارتقاء الحضاري كون إفتقاد المواطنة هو الوجه الآخر لافتقاد الوطن بمدلولاته المعنوية والرمزية وليس فقط المادية، وهذا يعني أنّ المواطنة تتجلى في أرقى صورها بارتقاء الاستقلال الوطني وثبات العزة والكرامة الوطنية من ناحية ومن ناحية ثانية تتجلى بتثبيت الحقوق السياسية للمواطن ناهيك عن حقوقه الإنسانية.[٢٤]

فالمواطنة بأبسط معانيها هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض أي استقرار الإنسان بشكل ثابت داخل الدولة أو حمله للجنسية ومشاركته في الحكم وخضوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعه مع بقية المواطنين بشكل متساوي بمجموعة من الحقوق ويؤدي مجموعة من الواجبات تجاه الدولة المنتمي إليها، وإذا تعمقنا في مفهوم المواطنة فإن المواطن الذي يستقر في بقعة معينة وينتسب إليها أي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية، يعني علاقة ما بين الأفراد والدولة كمسار حددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، من هذا يعني أن العنصر الرئيسي في مفهوم المواطنة هو الانتماء الذي لا يمكن أنّ يتحقق بدون تربية المواطنة فهي ضرورية لتحقيق المواطنة، والمواطنة هي القلب النابض لمفهوم الديمقراطية.[٢٥]

ومن أجل تحقيق مفهوم المواطنة في شخصيات أفراد المجتمع فلابد أنّ نذكر الأبعاد الأساسية لمفهوم المواطنة[٢٦]:

١. البعد السياسي ويتجلى بمدى إحساس الفرد بانتمائه إلى الوطن جسماً سياسياً يتمثل في مؤسسات الدولة والنقابات والأحزاب والجمعيات وأفكار تتعلق بالنشاط العام والمجال العمومي، وكذلك الأفكار التي تتبلور لدى الفرد حول هذا الجسم ومدى سعي الفرد للتأثير فيه عن طريق الولاء أو المعارضة للنظام أو الابتعاد عنه أو الثورة عليه.
٢. البعد الثقافي ويهتم بما يوفره الوطن من إحساس بالانتماء إلى جماعة تتمثل في الهوية وتتجسد هذه الهوية المشتركة بالذي يجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية كعادات الأكل واللباس والموسيقى وطقوس الأعياد والحفلات، كما تتجسد في الرموز المشتركة لما يمثل الهوية الوطنية أو الهويات الجماعية المتعايشة في ظل الوطن الواحد

٣_ مبدأ المشاركة والوعي بالمستقبل

المشاركة بمعناها الدقيق هي التعبير عن الاهتمام والفهم فإذا كان الاهتمام حركة الوجدان وإن الفهم حركة الفكرة، فالمشاركة هي المظهر الخارجي للحركة الداخلية، وأنّ منذُ القدم هناك مجتمعات لها طقوس يعزز بها المجتمع الأفكار التي تجمع بين الأفراد وتجعل منهم مجتمعاً متماسكا، فالمشاركة تعبر عن إشتراك المواطنين في التفكير والتعبير والعمل من أجل المجتمع، إذ هي تعبر عن أسلوب في الحياة، لذا تتضح وكأنها مركبات الثقافة، وكما تبدو الثقافة ذات بعد اجتماعي حيث يراد للمشاركة أنّ تتوفر للناس على مختلف المستويات في كل مجتمع، وترتبط المشاركة بعدد من صور التغيير كالتغيير الاجتماعي أو التنمية أو التحديث أو الارتقاء أو النهضة، وذلك إنّ مجمل العمليات تتطلب فعالية الأفراد وإسهامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحياة الاجتماعية الواعية.[٢٧]

إنّ دلالات المشاركة متعددة لكن في جوهرها تشير إلى إمكانية أو مدى تأثير المواطنين بشكل أو بآخر في عملية اتخاذ القرار، لما كانت القرارات متباينة تبعاً لموضوعاتها يمكن القول إن هناك مشاركة سياسية وأخرى غير سياسية باعتبار إنّ المشاركة السياسية مرتبطة بالقرار السياسي، إمّا المشاركة الغير سياسية أي المشاركة الشعبية فهي العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو

السياسية من خلال إتاحة الفرص للمساهمين في تحديد الأهداف العامة لذلك المجتمع، لذلك فإنّ المشاركة تتضمن إشراكاً للمواطن، إلا إنّها تتسع لتشكل منظوراً منهجياً في تهيئة الأفراد للتعامل مع الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل بكفاءة.[٢٨]

فالمشاركة تعد جوهر المسؤولية الاجتماعية، فكل مواطن لا بد أنّ يشارك ويؤدي دوراً سواء بإبداء أفكار أو مقترحات أو القيام بعمل يستطيع أداءه والمشاركة نوعان الأولى مشاركة سياسية والثانية اجتماعية، فيما يخص المشاركة السياسية فتعد بعداً من الأبعاد الأساسية المهمة لتحقيق المواطنة الفعالة، وتبرز أهمية المشاركة في أنّها هدف ووسيلة، فهي هدف لأنّ الحياة الديمقراطية السليمة تركز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم ووسيلة سلمية فعن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها، وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزء من الثقافة والسلوك العام.[٢٩]

ويعود فشل العديد من المشروعات التنموية في البلدان النامية إلى استبعاد المواطنين من المشاركة في صياغة خطط المشروعات، في حين إنّ المشروعات التي تشارك فيها المواطنين تكون تكلفتها أقل من ناحية المال وتحقق الكثير بالنسبة للأهداف التي تتضمنها خطة هذه المشروعات، والحقيقة التي يؤمن بها المخططون والمسؤولين في المجتمعات غير الحكومية هي تغيير نسق العلاقات من مكونات المشروعات في ضوء إذكاء روح المشاركة بين المواطنين [٣٠]

فمبدأ التعاون والشراكة نشأ مع نشوء الإنسان حيث عبر عن صوره المختلفة، وذلك طبقاً لمعيشته الجماعية والعمل مع جماعات قليلة في بادئ الأمر وأخذت بالتطور حتى تكونت المستقرات والمدن الكبيرة ويظهر هذا في البلدان بصورة واضحة في المجتمعات المتباينة وخاصة البدائية. لذلك تكون للمشاركة أنواع ممثلة بالآتي[٣١]:

١. المشاركة عن طريق ممثلين، والمشاركة لتعليم العامة، والمشاركة بالمشورة.

٢. المشاركة عن طريق التصويت، والمشاركة لأثبات الحجج والبراهين وذلك عن طريق المناقشة الجدلية، والمشاركة بالفعاليات.

إنّ المشاركة المجتمعية تتصل بفكرة المجتمعات النشطة وأيضاً المواطنين النشطاء، وكذلك تتعلق بالممارسات الديمقراطية الجديدة المرتبطة بآثار العولمة، وهناك الكثير من الجدل حول الفجوة بين النظرية والتطبيق بالنسبة إلى المشاركة الاجتماعية فالمجتمع هو أفضل من يعرف احتياجاته ومشاكله وموارده المتاحة وشبكاته، كما إنّ المشاركة التي تتصل بالعولمة تعد علامة على الانتقال من السياسات وعمليات اتخاذ القرار القائمة على أساس قومي، كما تعد المشاركة الاجتماعية منهجاً للدول القومية لموازنة المصاعب حيث تقلل من دورها ومستوى مسؤوليتها. وفي الواقع يتم النظر إلى المشاركة الاجتماعية على أنّها سياسة رمزية أو مشاركة بالاختيار.[٣٢]

وبعد إنّ ضعفت المؤسسات السياسية الحكومية منها والمدنية، برزت أزمة المشاركة، حيث لم تستطيع المؤسسات السياسية والنخب والأفراد الذين يرغبون في المشاركة، ولم يتمكن عدد كبير من المواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية، عبر المنظمات السياسية القائمة، هذا الأمر أدى إلى خلق ما يعرف بالفضاء الخامل أو المنطقة الخاوية بين الدولة والمواطن، إنّ أزمة الشرعية تتشكل نتيجة قلة أو تراجع ثقة أفراد المجتمع بالدولة وبقدرة مؤسساتها على تنفيذ قواعد القانون بعدالة ومساواة، وبقدرتها على تنفيذ المعايير الصحيحة والعادلة مما ولد عدم إيمان أعضاء المجتمع بشرعيتها.[٣٣]

ومن المؤكد إنّ المشاركة تكون أكثر حيوية عندما يكون النظام السياسي يهدف إلى تأسيس حياة ديمقراطية داخلية بدلاً من أنّ يهدف إلى اللجوء إلى الاقتراع العام للسعي في الحصول على الشرعية الدولية عن طريق تقديم الحكام البرهان للمجموعة الدولية، والمشاركة لا يمكن أنّ تكون في بلدان الحكم المطلق بل إن البلد الذي يعتمد على الاقتراع التنافسي يمكنه أنّ يكون محلاً لها كلما كانت الحياة السياسية مضطربة أدى ذلك إلى فرض انتخاب أكثر تنافساً.[٣٤]

٤_ الانتماء

إنّ مفهوم الانتماء يعاني من التعقيد والغموض كونه يعد من أكثر المفاهيم تداولاً في الأدبيات السوسيولوجية والتربوية المعاصرة، إنّ الباحثون في علم الاجتماع التربوي يحددون الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين أساسيين متكاملين وهما: العامل الذاتي الذي يشكل صورة الولاء لجماعة معينة أو عقيدة محددة، والثاني هو العامل الموضوعي الذي يمثل معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد أي انتماء فعلي للفرد أو الجماعة، أن الولاء هو جانب ذاتي في مسألة الانتماء، قد ينتمي الفرد بالضرورة إلى قبيلة لكنه لا يشعر بالولاء لها، وكذلك العكس قد لا ينتمي إلى قبيلة محددة ولكنه يكون بمفاهيمه وتصوراته قبلياً، أنّ الانتماء الفعلي يفرض نفسه ويتجاوز الحدود والأبعاد التي تخص العامل الذاتي[٣٥]

والانتماء الاجتماعي: هي نزعة تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي معين على أنّ يلتزم بالمعايير والقواعد المفروضة ونصرتها بما ينمي لديه تقديره لذاته وإدراكه لمكانته ومكانة جماعته، ويدفعه للعمل ويشعره بفخر الانتماء إليها.[٣٦]

من جانب آخر إنّ شعور الفرد بالانتماء أو ضعفه سواء كان الانتماء للأسرة أو المجتمع يعد من المعوقات الهامة التي تعوق الشباب عن المشاركة في عملية التنمية كونهم في هذه الحالة لا يهمهم عملية أو عمليات أخرى تهدف إلى تنمية المجتمع وأنماءه، فعدم الشعور يولد اللامبالاة والسلبية والاستهتار والأنانية كما يصل بهم الأمر إلى كراهية مجتمعهم ومعاداته، وهذا يجعلهم صيداً سهلاً للعصابات الجاسوسية والمخدرات وغيرها من الانحرافات، ولا يكون لديهم الشعور بالانتماء إلا بعد أنّ ينفذ عليهم العقاب الذي يستحقونه، فالانتماء يعني إحساس الفرد أو المواطن إنّه جزء من كل، فهو لو كان عضواً في أسرة فهو جزء لا يتجزأ من هذه الأسرة، وإذا كان فرد في مجتمع فهو جزء من بنية هذا المجتمع، يعيش فيه ويتعايش معه، ويعتنق أفكاره ويمتثل لثقافته ويتمسك بها ويكون ولاءه أولاً وأخيراً لهذا المجتمع أو الوطن فإذا تعرض الوطن لخطر دافع عنه وإذا انتصر فرح لانتصاره. (٣٧)

٥_ حقوق الإنسان

إنّ كلمة حقوق الإنسان لم تستعمل فيما سبق بالمعنى المصطلح كما عليه الآن، فإذا بحثنا في كتب أكبر فلاسفة عصر النهضة في القرن الثامن عشر مثل " كانط " الذي جعل كرامة الإنسان مبدأ لفلسفته العملية أكثر من أي فيلسوف آخر، والظهور الأول لمصطلح حقوق الإنسان كان في خضم أحداث الثورة الاجتماعية والسياسية التي قامت في فرنسا، والذي جعله هذا الأمر يرتبط ارتباطا وثيقاً بجذوره السياسية لكي يحتفظ بمضمونه السياسي إلى الآن، مبدياً ممانعة عن تصوره دونه، فقد خاطب مصطلح حقوق الإنسان أساساً أصحاب السلطة الذين يرون أن من صلاحياتهم ملاحقة المخالفين لهم في الرأي والعقيدة ، وإنّ المطالب التي اندرجت تحت ظاهرة حقوق الإنسان عبارة عن: حق الحياة، حق الحرية، حق المساواة، حق العدالة والحكم العادل، حق السلامة الشخصية، حق الحماية من الظلم، حقوق الأقليات وغيرها، فإذا أردنا أنّ نقسم هذه المجموعات تقسيماً منطقياً فهي تقسم إلى ثلاث مجموعات (٣٨):

١. الحقوق الشخصية الفردية: وهي متمثلة بحق الحماية والدفاع عن النفس مقابل الآخرين أو مقابل الدولة والحكومة، والحق في الحياة والسلامة البدنية والحق في حرية الاعتقاد الديني والأخلاقي.
٢. الحقوق السياسية والتي تتمثل بحق المشاركة في الأمور السياسية والاجتماعية مثل حرية المطبوعات وحرية العلوم، حق التعليم، حق التجمع وإنشاء الجمعيات الثقافية.
٣. الحقوق الاجتماعية الأولية: مثل الحق في العمل والأمن الاجتماعي والتنوع الثقافي والاجتماعي وغير ذلك.

كما يمكن تعريف حقوق الإنسان: هي تلك الحقوق التي يتمتع بها الفرد لمجرد كونه أنسانا، وهذه الحقوق يعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي أي هي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أنّ يكون عضواً في مجتمع معين فهي سابقة للدولة، ولا يمكن العدول عنها أو انتزاعها من الفرد كما أنها غير محددة على سبيل الحصر كونه بالإمكان إضافة حقوق جديدة مشتقة من الحقوق الأساسية. (٣٩)

وتحوي فكرة حقوق الإنسان مجموعة من الحقوق المتنوعة والمتباينة من حيث الأهمية والطبيعة، ولهذا نجد إنّ الحقوق تصنف إلى حقوق أساسية وحقوق ثانوية وبحسب مدى أهميتها للإنسان، وكذلك تصنف حسب طبيعتها إلى حقوق جماعية أو فردية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية وغير ذلك من التصنيفات والتقسيمات لعدد كبير من الحقوق وهذه الحقوق على اختلاف أنواعها وتعددها تحتاج إلى سبل أو طرق أو آليات متعددة للوصول إلى أعمالها، ما يعني إنّ الأعمال تحتاج إلى سلوك معين يؤدي إلى تحقيقها وقد يكون هذا السلوك إيجابياً وقد يكون سلوكاً سلبياً. (٤٠)

ثانياً: مقومات الامن المجتمعي

يقوم الأمن المجتمعي على مقومات تعد الأساس التي ينشأ منها الأمن في مختلف مجلات الحياة والتي هي بحاجة كل إنسان وهذه المقومات هي:

١_ التضامن والتماسك الاجتماعي: يعني التضامن بمعانيه الاجتماعية درجة التعاون بين أعضاء الجماعة الاجتماعية بحيث يشكل أعضاء الجماعة كلاً واحداً لا يتجزأ. ويعني أيضاً عملية التآزر أو الاعتماد المتبادل كما يظهر في الحياة الاجتماعية أي تضامن الفرد مع جماعته في المسؤولية(٤١)

احتلت فكرة التضامن الاجتماعي مكانة كبيرة في فكر دوركايم وتُعد الأساس التنظيري للأفكار الاجتماعية الحديثة والمعاصرة. اذ حدد دوركايم نمطين من المجتمعات أولهما مجتمع التضامن الآلي أو الميكانيكي وثانيهما مجتمع التضامن العضوي. وقد رأى أن مجتمع التضامن الآلي يتميز بصغر حجم المجتمع وتجانسه وضعف التخصص وتقسيم العمل فيه. كما يتميز أفراد المجتمع بالتماثل والتشابه في النواحي الخلقية

والنفسية والاجتماعية والمهنية ذلك التشابه ينتج منه حالات من الشعور الجمعي الذي يكمن في ذوات الأفراد. فكل فرد من أفراد المجتمع يحمل في ذاته نمطين من الشعور الأول يعبر عن الشعور الفردي والآخر يعبر عن الشعور الجمعي يتقاسم فيه مع أفراد جماعته ويعبر عن القوة العليا للحياة الجمعية بوصف المجتمع يكمن في ذات الفرد بطريقة غير شعورية. إن شخصية الفرد مذابة في شخصية المجتمع إذ تضعف التصرفات الفردية الخاصة بسبب اعتماد الفرد على الشعور الجمعي في حركاته وتصرفاته، لذلك يرى دوركايم أن الشعور الجمعي يتضمن الشعور الفردي ويعبر عن حقوقه وواجباته وليس منفصلاً عنه بسبب ضغوطه القوية التي يمارسها المجتمع عليه مما يخلق شعوراً جمعياً يمثل (النحن) اكثر من الأنا فيكون المجتمع بهذه الحالة وكأنه كتلة واحدة أو جسم واحد والخروج عن تعاليمه يعرض الفرد إلى عقوبات اجتماعية رادعة من القانون العرفي. وتُعد قواعد الردع والعقاب العنصر الثابت لدعم الاستقرار والتوازن في مجتمع التضامن الآلي والعقاب عادة ما يكون شديداً إذ يُعد الخروج عن القواعد المتبعة في مجتمع التضامن الآلي ليس انتهاكاً جزئياً. بقدر ما هو اعتداء على كلية المجتمع وقعت عليه من أحد أجزائه ومن ثم فقد كانت وظيفة العقاب هي دعم الروح الجمعية. فالمشاعر الجمعية في التضامن الآلي ترتبط بالنسق القيمي للمجتمع ويتمثل ذلك في عقاب الذين يخرجون على معايير المجتمع وقيمه بحرمانهم من حق المشاعر الجمعية وبذلك تكون المسؤولية الأخلاقية والقيمية مسؤولية جمعية تعمل على تضامن أفراد الجماعة بطريقة تلقائية يطلق عليها دوركايم بالتضامن الآلي أو الميكانيكي. (٤٢)

غير أن هناك نوع آخر من التضامن اسماه دوركايم بالتضامن العضوي فأفراده يتخصصون في أعمال معينة ذلك أن كل فئة تشغل مهنة معينة ومن هنا تظهر ظاهرة التخصص وتقسيم العمل. هذا التخصص وتقسيم العمل يبدو وكأنه يفصل الواحد عن الآخر لكن دوركايم يؤكد أن تقسيم العمل يؤدي إلى التضامن الاجتماعي بين الأفراد لان كل فرد يعمل عملاً واحداً ويتخصص فيه ويعتمد في بقية معيشته على الآخرين. (٤٣)

وان أفراد التضامن العضوي مترابطون تكاملياً اكثر من ترابطهم بسبب تماثلهم أو تشابههم بوصفهم مرتبطين جزئياً واحداً بالآخر وليس كلياً مما ينتج عنه تضامناً عضوياً وذلك ما يسود المجتمعات الصناعية المعقدة التي تعتمد على تقسيم عمل معقد ومركب وذا تخصصات وتفرعات متنوعة ومتباينة. وفي مجتمع التضامن العضوي تحديداً واضحاً للحقوق والواجبات وتنظيماً دقيقاً للعلاقات ذلك التحديد والتنظيم مبعثه القانون المنظم الذي وضعه المجتمع للحفاظ على تضامنه وتماسكه. (٤٤)

وممكن ان نستخلص مما تقدم ان التضامن الاجتماعي يرتبط بحجم الجماعة الاجتماعية، فصغر حجم الجماعة يقوي من روابط تضامن أعضائها بفعل تماثلهم في الأفكار والقيم التي يحملونها وطبيعة الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها. وكبر حجم الجماعة يقوي من روابط تضامنها أيضاً بفعل عامل تقسيم العمل الذي يظهر نتيجة لاتساع حجم الجماعة وتعدد وظائفها وتباين احتياجاتها فيعتمد نظام تقسيم عمل معقداً قادراً على استيعاب الوظائف المتعددة والاحتياجات المتباينة وتتحدد الحقوق والواجبات لأعضاء الجماعة وتتحقق أهدافهم وذلك ما يقوي من روابط تضامنهم. وبصورة عامة يمكن القول أن تضامن الجماعة الاجتماعية وحتى المجتمع الكبير لا يعتمد على عامل تقسيم العمل فحسب إنما هناك عوامل أخرى تساعد في تحقيقه منها انتماء الجماعة إلى منظومة قيمية ومعيارية واحدة ، فالقيم والمعايير تقوي الروابط وتدعم التضامن بين أعضاء الجماعة الاجتماعية من خلال احترامها والالتزام بها. كما ان العقيدة الدينية التي تجمع أعضاء الجماعة الاجتماعية هي الأخرى تقوي الروابط وتدعم التضامن من خلال اشتراك الأعضاء في طقوسها واحتفالاتها. وبالتالي يعد التضامن الاجتماعي احدى مقومات الامن المجتمعي.

٢ _ اشباع الحاجات : يتميز السلوك الإنساني في جميع أنماطه بوصفه سلوكاً مسبباً، وراءه دافع معين ويبغي تحقيق هدف أو إشباع حاجة، لذلك فسلوك الإنسان لا ينشأ من العدم إنما يكون هناك سبب وراء ذلك السلوك والإنسان له مجموعة من الغرائز والدوافع التي تحرك السلوك وتدفعه إلى إشباعها، فهناك مجموعة من القوى الدافعة داخل الفرد تعمل على استمرار النشاط الإنساني وتدفعه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة من خلال ممارسة أنماط متنوعة من السلوك. ويُستخدم الدافع بمفهوم الحاجة التي تدفع إلى القيام بسلوك معين يبغي تحقيق هدف معين يسهم في إشباع هذه الحاجة وينقل الفرد من حالة عدم التوازن أو عدم الراحة التي يشعر بها إلى حالة من التوازن أو الراحة مرة أخرى. (٤٥)
ويمكن أن نحدد نمطين من الحاجات الإنسانية وهي الحاجات الأساسية والحاجات الاجتماعية :-

أ : الحاجات الأساسية

هي كل ما يفتقر إليه الإنسان في الحياة والحاجة وضرورة إشباعها هما القوة الدافعة على النشاط الاقتصادي أياً كان نمطه وشدته ، وان الحاجات تتغير بتقدم المجتمع الإنساني وتمدنه فحاجات الإنسان المتمدن تختلف وتزداد عن حاجات الإنسان البدائي ومن ثم يتضاعف النشاط الاقتصادي المتصل بإرضاء هذه الحاجات المتزايدة. وإشباع الحاجات الأساسية تمثل حد الكفاف لدى الإنسان ومن أمثلتها الحاجة إلى الطعام والشراب والسكن والراحة والنوم والجنس. وتنشأ هذه الحاجات عن فسيولوجية الحياة وهي ضرورية لبقاء الإنسان وحفظ النوع لذلك هي شائعة

بين جميع البشر ولكنها تظهر بدرجات متفاوتة، فالطفل يحتاج إلى كمية من النوم اكثر مما يحتاج إليه الشخص الراشد وتتعدل هذه الحاجات من خلال الخبرة والممارسة الاجتماعية. والحاجات الأساسية لها أهميتها وضرورتها للحياة الإنسانية ذلك أن بقاء حياة الإنسان واستمرارية نشاطه وتنمية قدراته الفكرية والإبداعية إنما تتوقف على إشباعها ذلك أن النقص في إشباعها يعرض الإنسان إلى الكسل والمرض والفشل في إنجاز واجباته ومسؤولياته. أو يعرضه للشعور بالقلق والاضطراب النفسي وربما الانزلاق في مسالك انحرافية. في ضوء ما تقدم يمكن القول أن الحاجات الأساسية حاجات ملحة وضرورية بوصفها حاجات لا يمكن تعويضها أو الاستغناء عنها، لذلك أن الفشل في إشباعها ينتج عنه توترات وصراعات حادة أما تسبب في عقد نفسية أو انحرافات اجتماعية فضغوط الحاجة قد تدفع إلى مظاهر انحرافية متباينة ومتعددة تشكل تهديداً لحالة الأمن والطمأنينة في المجتمع ومن هنا تبدو أهمية إشباع الحاجات وخطورتها في حفظ الأمن الاجتماعي أو تهديده. (٤٦)

ب_ الحاجات الاجتماعية

هي مواقف اجتماعية متعاقبة تواجه الإنسان أو الجماعة وتحتاج هذه المواقف إلى حلول مناسبة. والحاجات الاجتماعية لها أهميتها للفرد والمجتمع على السواء بوصفها الأساس في اجتماعيته وانسانيته وفي تفاعله وتعاونه. كما أنها الأساس في قيمه وأهدافه وكل فرد يشبع حاجاته الاجتماعية من خلال تفاعله مع جماعات ومؤسسات المجتمع بما يمكنه من تحقيق تكيفه واستقراره في الوسط الذي يعيش فيه. وهناك مجموعة من الخصائص التي تمتاز بها الحاجات الاجتماعية منها إن الحاجات الاجتماعية شديدة التأثير بالخبرة التي يمر بها الفرد كما إنها متنوعة في النمط والشدة من شخص إلى أخر وتعمل في إطار الجماعة وليست منفردة وإنها مشاعر غامضة وليست ملموسة مثل الحاجات الفسيولوجية وتمتلك تأثيراً على السلوك. فضلاً عن اختلافها باختلاف الثقافات بوصفها حاجات مكتسبة اجتماعياً. ولعل أهم الحاجات الاجتماعية التي يحتاجها الأفراد هي الحاجة إلى الحب والانتماء والاحترام والتقدير الاجتماعي والحاجة إلى الأمن، فالناس جميعاً يشتركون في حاجة اجتماعية هامة لها استجابة عاطفية تتمثل في الحب والتعاطف والتقارب. في ضوء ما تقدم يمكن القول إن إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد يتم من خلال انتمائه إلى الجماعات الاجتماعية المختلفة، ذلك الشعور بالانتماء يحقق غايات اجتماعية لعل أهمها الشعور بالراحة والطمأنينة النفسية والاجتماعية لإحساس الفرد بروابط الحب والاحترام المتبادل بينه وبين جماعاته الاجتماعية. كما أن الشعور بالانتماء يحقق امتثال الفرد لقيم وقواعد الجماعة وذلك ليحظى باحترام وتقدير الجماعة مما يسهم في اندماج الفرد وتكامله مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وكل ذلك تحقيقاً وتدعيماً للأمن المجتمعي . (٤٧)

٣_ القيم والمعاير الاجتماعية: يرى علماء الاجتماع أن القيم تعبر عن الواقع بوصفها حقائق واقعية توجد في المجتمع كما إنها من الركائز التي تعمل على توجيه السلوك ولا ينفصل وجودها عن معايير الجماعة. والقيم حقائق مركبة متعددة الوجوه وذلك يعني أنها ترتبط بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة الثقافية والاجتماعية والنفسية وهذه الجوانب تمثل في واقع الحياة الإنسانية المرتكزات الأساسية التي تعتمد عليها. ان الجانب الاجتماعي للقيم فيتضح في الوحدات الاجتماعية والتركيبات والنظم وما تنطوي عليه من علاقات اجتماعية وحالات التفاعل الاجتماعي والمراكز التي يشغلها الأفراد والأدوار الاجتماعية التي يؤديها من خلال المراكز. ويمكن القول إن العلاقات والمراكز والأدوار الاجتماعية يتعذر فهمها في حالتي الاستقرار والتغير من دون ربطها بالقيم الاجتماعية التي تنظمها وتوجهها. فضلاً عن ذلك أن للقيم سلطة قوية تتمتع بها، تلك السلطة لا تأتي من ذاتها إنما من دعم المجتمع لها وتشديده على وجوب التزام الأفراد بها في سلوكهم ويتمثل دعم المجتمع لقيمه بما يسمى بالتوقعات الاجتماعية Social Expectations فالناس دائماً يتوقعون اموراً معينة تتضح في سلوك الأفراد وهي الأمور التي يقرونها ويعترفون بها اجتماعياً، وعندما يعجز البعض عن إظهار تلك الأمور أو انهم يظهرون في تصرفاتهم ما يناقضها فانهم يتعرضون إلى النقد الاجتماعي فتتهدد مراكزهم في المجتمع . فالقيم تمارس دوراً كبيراً في تحقيق الضبط الاجتماعي لأن المجتمع يتمكن من خلالها التمييز بين السلوك السوي والسلوك غير السوي ويجازي هذا النمط من السلوك أو ذاك كلاً حسب ما يستحقه سلوكه. (٤٨)

أما مفهوم المعايير الاجتماعية فيمكن القول يحتاج الفرد عندما يسلك أو يتفاعل مع غيره في أي موقف من مواقف الحياة إلى إطار مرجعي به من المؤشرات ما يساعده على اختيار الاستجابة المتوقعة منه. ومن هنا يتضح ان القيم والمعايير تمتلك سلطة ضبطية وتنظيمية في حكم وتوجيه السلوك، والعلاقة، والإشباع، وتحقيق الهدف وان انعدام فاعلية القيم والمعايير أو ضعف تأثيرها ينتج عنه انحرافات اجتماعية وبارتفاع معدلات الانحراف يتهدد الأمن المجتمعي ومن هنا تتضح أهمية وخطورة القيم والمعايير الاجتماعية في حفظ الأمن المجتمعي أو تهديده. (٤٩)

٤_ الاستقرار السياسي : إن الاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من التغييرات استجابة لتوقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما قد ينشا من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في نطاق دعمه

لمشروعيته وفعاليته. أما عدم الاستقرار فيعد ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى عجز النظام بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء ما يلزم من التغييرات استجابة لتوقعات الجماهير وتوجهاتها مما يؤدي إلى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وإضعاف شرعية النظام وفعاليته. [٥٠]

إن ما يدعم الاستقرار السياسي في أي بلد هو اعتماد المبادئ الدستورية ذلك أن الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها وينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين هذه السلطات وحدود كل سلطة ويحدد أيضاً الواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة. وينبغي أن يقوم الدستور على أساس سيادة الشعب من خلال نوابه وممثليه وعلى قواعد دولة القانون واحترام مبادئ الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان ينص على الضمانات التي تكفل حقوق وحريات الأفراد وتحميها. كما ينبغي على النظام السياسي ان يحقق عملية موازنة بين حيادية الدولة وعدالة توزيع الثروة فإذا كان لكل فرد الحق في أوسع منظومة من الحريات السياسية والاجتماعية بما ينسجم مع حريات الجميع ينبغي ان يكون هناك ضرورة لتنظيم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، ويتضمن ذلك بإتاحة المناصب وفرص الصعود للجميع وفقاً لمبدأ المساواة . كما ان الدولة التي تتمتع بالاستقرار السياسي هي الدولة التي تضمن توزيع السلطة وشرعية استخدامها ووضع الحكم في أيدي الشعب من خلال نوابه وممثليه وهي أيضاً التي تقبل طواعية تقييد سلطاتها الإكراهية (أي تقييد سلطة الحكم) وتأمين اكبر مساحة ممكنة لأفراد الشعب في تقرير شؤون حياتهم وحماية حرياتهم من أي صورة من صور الإكراه وهي أيضاً التي تعمل على عدالة توزيع الموارد والفرص. فضلاً عن ذلك أن ما يدعم الاستقرار السياسي المساواة بين الافراد في الحقوق والواجبات من دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو ألا يكون في الدستور أو القوانين ما يجعل أي مواطن يشعر بأنه منتمٍ إلى أقلية دينية أو مذهبية أو عنصرية معينة. إن الانتماء الذي يوفر الاستقرار هو الانتماء إلى الوطن من دون تفرقة أو تمييز وان التفرقة العنصرية والطائفية من اشد المظاهر تهديداً للاستقرار السياسي بوصفها تؤثر سلبياً في المصالح والعلاقات الاجتماعية. كما أن استقرار النظام السياسي يرتبط أيضاً بالأيديولوجية التي يؤمن بها النظام، فكل نظام سياسي هو انعكاس للأيديولوجية التي تؤمن بها الجماعة السياسية الحاكمة في المجتمع لذلك إن استقرار النظام السياسي يعتمد على قدرة ذلك النظام على تعميم أيديولوجيته على أفراد المجتمع التي تقودهم إلى تبنيها وقبولها والإيمان بها . [٥١]

وأخيراً إن ما يدعم الاستقرار السياسي هو الارتباط الحاصل بين الفرد والنظام السياسي وذلك من خلال نظام الحقوق والواجبات المتبادلة فيقوم كل من الفرد والنظام بممارسة واجباته واكتساب حقوقه عن شعور وإدراك للمسؤولية الاجتماعية والسياسية. وان تنمية الشعور بالمسؤولية إنما يتم من خلال التربية والتعليم والتدريب التي تقوم بها المؤسسات التربوية والثقافية. لذلك إن تنمية الشعور بأداء الواجبات واكتساب الحقوق هو ما يعزز الانتماء إلى الوطن في بنائه وتنميته وفي ذلك أمن اجتماعي وسياسي. [٥٢]

إن عملية تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع يرتبط بالنظام السياسي القائم ويرتبط أيضاً بأفراده. وقدرة النظام السياسي في تحقيق الاستقرار تبدو من خلال ضبطه وتنظيمه لعلاقات الأفراد وتفاعلاتهم اليومية. وتبدو أيضاً في قدرته على استثمار وتوزيع الموارد على أساس العدل. فضلاً عن ذلك أن يحكم النظام السياسي القوانين التي تكفل الحقوق والحريات للأفراد والجماعات. وان تحقق العدل والمساواة الاجتماعية والاقتصادية بينهم. كما إن الأفراد يمكن أن يكون لهم دور في تحقيق استقرار النظام السياسي ويتجسد دورهم في شعورهم بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والتزامهم بها فضلاً عن طاعتهم واحترامهم للقوانين والضوابط المرعية في المجتمع ورصدهم لمختلف الظواهر السلبية التي تهدد أمن واستقرار الوطن سياسياً.

المبحث الثالث

العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الامن المجتمعي

ان العدالة الاجتماعية تحقق الأمن المجتمعي والطمأنينة داخل المجتمع وبين أفراده وأسره، فطبيعة الإنسان انه يتمسك بحقوقه ويحرص على المطالبة بها، بالإضافة إلى أنه شديد الحرص على حرياته فإذا قام المجتمع بتأمين ذلك وساعده في الحصول على حقوقه ووفر له جميع الوسائل، ولا سيما العدالة الاجتماعية عاش آمنا مطمئنا ويتمتع بأمن نفسي داخلي يعزز تفاعله مع غيره من الأفراد ويعزز انتمائه وولائه لهذا المجتمع الذي ينتمي إليه، فالعدالة الاجتماعية من أهم القيم الاجتماعية التي يعتمد عليها المجتمع في استقامة أفراده وأحكامه وفق لقيمة العدالة يقتضي حتما إفشاء قيم اجتماعية أخرى لها أهمية ودور بليغ في تحقيق الأمن ، فهذا الأخير مرهون بقيمة العدالة، كما أن الظلم يقضي على وجوده لان غياب الأمن يهد المجتمع، لذلك تعتبر العدالة الاجتماعية هي الأساس في بناء الأمن المجتمعي لما لها من علاقة تكاملية مع باقي القيم والمعايير المجتمعية.

لذا تتأخذ العدالة الاجتماعية اليات لتحقيق الامن المجتمعي و هذه الاليات هي [٥٣] :

١. المساواة النسبية في الحصول على الخدمات تعتمد هذه الآلية على المساواة بين الناس وفرض مبدأ الحق فوق الجميع وذلك بهدف تضييق الفجوة القائمة بين الطبقات الاجتماعية، وتدعو الآلية إلى أنه عند توزيع الخدمات وتقديمها لا يمكن أن يوجد فرق بين أفراد المجتمع من حيث الاستحقاق ودرجة الحاجة. لكي يشعر الأفراد بالأمن الداخلي وأن حاجاتهم مشبعة نوعا ما .

٢. الاعتراف بالحقوق المدنية الناشئة عن فكرة المحلية: تقوم هذه الآلية على أن تكون خدمات المجتمع متفقة مع وظيفة إشباع حاجات أفراده فليس من العدل أن يكون هناك تمييز جهوي في المجتمع في إشباع الحاجات أو بناء على مبدأ المحلية، إذ لا بد أن تقوم العدالة في توزيع الخدمات والحاجات بناء على التكافل المجتمعي بين المناطق والمجتمعات لأحدث نوع من التوازن في التنمية والتقدم ، فالعدالة الاجتماعية مستمدة من المساواة في الحقوق لجميع افراد المجتمع.

٣. تعزيز وترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية: تركز هذه الآلية على محاولة الربط بين الحقوق والواجبات ونشر المبادئ والقيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وتتفرع المسؤولية إلى نوعين :

أ. مسؤولية الفرد: يتضمن هذا النوع جميع المسؤوليات التي يحملها الفرد للمساهمة في تأدية واجباته نحو مجتمعه بالمقابل الحصول على حقوقهم في الخدمات والأمن.

ب. مسؤولية المجتمع: تتمثل مسؤولية المجتمع في ضرورة إشباع حاجات الأفراد في جميع المجالات طبعا مقابل ما يقومون به من جهود، وكأن العلاقة بينهما أثر وتأثير أو علاقة تكامل. وتتم المسؤولية المجتمعية هنا على مستوى مؤسسات المجتمع المدني المحلية والوطنية والإقليمية لتكون أقرب الى أفراد المجتمع، بحيث تستطيع اكتشاف حاجات متطلبات الأفراد والعمل على إشباعها.

لهذا تشير العدالة الاجتماعية إلى توزيع الموارد والفرص بشكل عادل ومتوازن في المجتمع. وتعد العدالة الاجتماعية أساسية في تحقيق الأمن المجتمعي، حيث تسهم في خلق بيئة من الاستقرار والتوازن والثقة بين أفراد المجتمع. فيما يلي بعض الطرق التي تلعب بها العدالة الاجتماعية دورًا في تحقيق الأمن المجتمعي [٥٤]:

١. تقليل الفقر والعدم المساواة: يعتبر الفقر والعدم المساواة من أبرز العوامل التي تؤدي إلى عدم الأمن المجتمعي. عندما يكون هناك توزيع غير عادل للثروة والفرص، فإن ذلك يؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي ويزيد من التوترات والصراعات. من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر والعدم المساواة، يمكن تعزيز الأمن المجتمعي.

٢. تعزيز الفرص التعليمية: يعتبر التعليم فرصة مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية. عندما يتمكن الجميع من الوصول إلى التعليم الجيد والمناسب، يزدادت فرص النجاح والتنمية الشخصية والفرص الاقتصادية. يؤدي توفير فرص التعليم المتساوية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وبالتالي تحقيق الأمن المجتمعي.

٣. تكافؤ الفرص في سوق العمل: يلعب سوق العمل دورًا حاسمًا في تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن المجتمعي. يجب أن يكون هناك تكافؤ الفرص وعدم وجود تمييز غير عادل في التوظيف والترقيات والأجور. عندما يتمتع الأفراد بفرص متساوية للعمل والتقدم المهني، ينعكس ذلك إيجابيًا على الاستقرار والأمن في المجتمع.

٤. الحماية الاجتماعية: تلعب السياسات والبرامج الاجتماعية دورًا هامًا في تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن المجتمعي. يتعين على الدولة أن توفر نظامًا قويًا للحماية الاجتماعية يدعم الأفراد الذين يعانون من الفقر والضعف والاحتياجات الخاصة. من خلال توفير الرعاية الصحية والإسكان والتأمين الاجتماعي والدعم الاجتماعي، يمكن تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن المجتمعي.

٥. تعزيز المشاركة المجتمعية: يعد تشجيع المشاركة المجتمعية والمشاركة السياسية أحد العوامل الرئيسية في تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن المجتمعي. عندما يشعر الأفراد بأنهم جزء فعال ومؤثر في صنع القرار وتشكيل المجتمع، فإن ذلك يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية ويؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار.

بشكل عام، يمكن القول إن العدالة الاجتماعية تلعب دورًا حيويًا في تحقيق الأمن المجتمعي. عندما يتم تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الموارد والفرص، يزداد الاستقرار والثقة بين أفراد المجتمع، وتقل الصراعات والتوترات الاجتماعية، مما يسهم في خلق بيئة آمنة ومزدهرة للجميع.

الاستنتاجات

مما سبق نستنتج ما يلي :

١. ان العدالة الاجتماعية تشير إلى توزيع الموارد والفرص بشكل عادل ومتوازن في المجتمع.

٢. ان الأمن المجتمعي :هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم وتعتمده التنمية والتطور في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة.

٣. ان العدالة الاجتماعية تحقق الأمن المجتمعي والطمأنينة داخل المجتمع وبين أفراده وأسره.

٤. إنّ شعور الفرد بالانتماء أو ضعفه سواء كان الانتماء للأسرة أو المجتمع يعد من المعوقات الهامة التي تعوق الشباب عن المشاركة في عملية التنمية كونهم في هذه الحالة لا يهمهم عملية أو عمليات أخرى تهدف إلى تنمية المجتمع وأنماءه.

٥. أن الشعور بالانتماء يحقق امتثال الفرد لقيم وقواعد الجماعة وذلك ليحظى باحترام وتقدير الجماعة مما يسهم في اندماج الفرد وتكامله مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وكل ذلك تحقيقاً وتدعيماً للأمن المجتمعي .

الهوامش

(١)محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٧٩،ص٤١٨.

(٢) أبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط ،ج٢، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٦١،ص٥٩٤.

(٣) أبو الحسن الماوردي: أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، ط٦، مكتبة الحلبي، القاهرة،١٩٥٩ ، ص١٢٧.

(٤) أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢،ص٢٠٦.

(٥) أبراهيم مذكور: معجم مصطلحات الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥،ص٢٤٧.

(٦) محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،١٩٩٠، ص٤١.

(٧) محمد السيد فهمي: العدالة الاجتماعية استراتيجيات وآليات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،٢٠١٤، ص٣٠.

(٨) عبد الناصر سليم حامد: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١١، ص٣٧٤.

(٩) محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مصدر سبق ذكره ص٣٤٨.

(١٠) إبراهيم مصطفى واخرون ، مصدر سبق ذكره ،ص١٢٣.

(١١) نبيل عبد الهادي ، مقدمة في علم الاجتماع التربوي ، دار اليازوري ، عمان ، ٢٠٠٩،ص١١٨.

(١٢) عثمان عمر بن عامر ، مفاهيم اساسية في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا، ٢٠٠٢، ص٢٣٥.

(١٣) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص٣٥٨.

(١٤) ابن منظور ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥.

(١٥) عماد حسين عبد الله ، الأمن في المدن الكبرى، مطبوعات المركز العربي للدراسات الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٠ص٢٧٠.

(١٦) صلاح الكناني ، مدى تحقيق التنظيم الهرمي عند ماسلو ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، العدد ٩ ، ١٩٨٨، ص١٩٣.

(١٧) مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٣م، ص٧١.

(١٨) فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤ ، ص٦٢

(١٩) حسن عبد الغني ، الامن الاجتماعي مسؤولية الجميع، مجلة الامن والحياة ، العدد(٢٠٦): الرياض ، مطبعة اكاديمية نايف العربية للعلوم، ١٩٩٩،ص٢٩.

(٢٠) مجد الدين خمش ، علم الاجتماع : الموضوع والمنهج ، ط٣ ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص١٠.

(٢١) راغب جبريل راغب سكران: الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة، ط٢، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١١، (ص٥٩٠-٥٩٢).

(٢٢) مجد الدين خمش : مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٢٣) راغب جبريل خميس راغب سكران: مصدر سبق ذكره، (ص٦٠١-٦٠٢).

(٢٤) محمد سعيد إدريس: ثقافة المواطنة، مجلة المواطنة والتعايش، السنة ٣، العدد(٩)، الأردن، ٢٠٠٩، (ص٤٥-٤٦).

(٢٥) علي صبيح التميمي: فلسفة الحقوق والحريات السياسية، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، (ص٣٢٧-٣٢٨).

[٢٦] علاء الدين عبد الرزاق جنكو: المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، جامعة التنمية البشرية، كلية القانون، السليمانية،(بدون سنة نشر)، (ص٣٣-٣٤).

[٢٧] بشير نافع وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، (ص٩٣-٩٤).

[٢٨] هادي نعمان الهيتي: إشكالية المستقبل في الوعي العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٣، (ص١٤٥-١٤٧).

[٢٩] بشير نافع وآخرون: مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

[٣٠] أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠، (ص٨١-٨٢).

[٣١] حيدر ماجد حسن: المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الأساسية للمدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري الإقليمي، ٢٠٠٩، ص٨٠٦.

[٣٢] أنابيل موني وبيتس ايفانز: العولمة والمفاهيم الأساسية، ط١، ترجمة أسيا دسوقي، بيروت، (بدون سنة نشر)، ص٢٧٠.

[٣٣] عادل مجاهد الشرجي وآخرون: أزمة الدولة في الوطن العربي، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١١، ص١٥٢.

[٣٤] علي خليفة الكواري وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٢، ص١٨٢.

[٣٥] علي أسعد وطفة :إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد (٢٠)، العدد (١٨٢)، بيروت، ٢٠٠٣، (ص٩٧-٩٨).

[٣٦] جوان إسماعيل بكر: جودة الحياة وعلاقتها بالانتماء والقبول الاجتماعيين، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، (ص٤٢-٤٣).

[٣٦] محمد سلامة قباري: التنمية رعاية الشباب، ط١، المكتب الجامعي الحديث ،مصر، ٢٠١١، (ص٢٦-٢٧).

[٣٦] مجموعة من المؤلفين: حقوق الإنسان، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٨، (ص١٣٢-١٣٤).

[٣٧] سحر جاسم معن: مشكلة انعدام الجنسية وآثارها في حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي، جامعة بغداد، كلية القانون،٢٠١٤، ص١٢٣.

[٣٨] حسين عمر حاجي رسول الشيخاني: دور المنظمات الدولية في تعزيز حقوق الإنسان ،رسالة ماجستير غير منشورة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، (ص٢٦-٢٧).

[٣٩] إبراهيم مدكور ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٨.

[٤٠] احمد زكي بدوي ، مصدر سبق ذكره ص٤٠٤ .

[٤١] كمال عبد الحميد الزيات ، بناء النظرية في علم الاجتماع، نموذج نظرية تقسيم العمل، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠، ص١٥٨.

[٤٢] المصدر نفسه ، ص١٢١-١٢٣.

[٤٣] إبراهيم الغمري : الأفراد والسلوك التنظيمي ، الإسكندرية ، مطبعة الرشاد ، ١٩٧٩ ، ص٩٩-١٠٠.

[٤٤] احمد ماهر ، السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، الاسكندرية، مطبعة الاشعاع الفنية، ١٩٨٦،ص١٣٦.

[٤٥] إبراهيم الغمري ، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[٤٦] غريب محمد سيد احمد وعبد الباسط محمد عبد المعطي ، علم الاجتماع ودراسة الانسان، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص٢٠٢.

[٤٧] مختار حمزه ، أسس علم النفس الاجتماعي، جدة، دار البيان العربي، ١٩٨٢، ص١٤١.

[٤٨] حسين علوان الربيعي ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية النموذج الأفريقي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٦ ، ص٢٢٤.

[٤٩] ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص٢٥٨-٢٥٩.

[٥٠] مصطفى العوجي ، مصدر سبق ذكره ،ص ٨٩.

[٥١] احمد صلاح هاشم ، العدالة والمجتمع المدني ، مقال منشور على الانترنت www.kotobarabia.com ، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٠

[٥٢] ايناس محمد ، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (٧١) ،بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٣٤٢.

مصادر ومراجع البحث

١. إبراهيم الغمري : الأفراد والسلوك التنظيمي ، الإسكندرية ، مطبعة الرشاد ، ١٩٧٩ .

٢. أبراهيم مذكور: معجم مصطلحات الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.

٣. أبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط ،ج٢، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٦١.

٤. أبو الحسن الماوردي: أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، ط٦، مكتبة الحلبي، القاهرة،١٩٥٩ .

٥. أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢.

٦. احمد صلاح هاشم ، العدالة والمجتمع المدني ، مقال منشور على الانترنت www.kotobarabia.com ، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٠

٧. احمد ماهر ، السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، الاسكندرية، مطبعة الاشعاع الفنية، ١٩٨٦.

٨. أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠.

٩. أنابيل موني وبيتس ايفانز: العولمة والمفاهيم الأساسية، ط١، ترجمة أسيا دسوقي، بيروت، (بدون سنة نشر).

١٠. ايناس محمد ، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (٧١) ،بيروت ، ٢٠١٥ .

١١. بشير نافع وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

١٢. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

١٣. جوان إسماعيل بكر: جودة الحياة وعلاقتها بالانتماء والقبول الاجتماعيين، ط١، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣،.

١٤. حسن عبد الغني ، الامن الاجتماعي مسؤولية الجميع، مجلة الامن والحياة ، العدد(٢٠٦): الرياض ، مطبعة اكاديمية نايف العربية للعلوم، ١٩٩٩..

١٥. حسين علوان الربيعي ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية النموذج الأفريقي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٦ .

١٦. حسين عمر حاجي رسول الشيخاني: دور المنظمات الدولية في تعزيز حقوق الإنسان ،رسالة ماجستير غير منشورة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

١٧. حيدر ماجد حسن: المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الأساسية للمدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري الإقليمي، ٢٠٠٩،.

١٨. راغب جبريل راغب سكران: الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة، ط٢، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١١.

١٩. سحر جاسم معن: مشكلة انعدام الجنسية وآثارها في حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون الدولي، جامعة بغداد، كلية القانون،٢٠١٤.

٢٠. صلاح الكناني ، مدى تحقيق التنظيم الهرمي عند ماسلو ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، العدد ٩ ، ١٩٨٨.

٢١. عادل مجاهد الشرجي وآخرون: أزمة الدولة في الوطن العربي، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١١.

٢٢. عبد الناصر سليم حامد: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١١.

٢٣. عثمان عمر بن عامر ، مفاهيم اساسية في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا، ٢٠٠٢.

٢٤. علاء الدين عبد الرزاق جنكو: المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، جامعة التنمية البشرية، كلية القانون، السليمانية،(بدون سنة نشر).

٢٥. علي أسعد وطفة :إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد (٢٠)، العدد (١٨٢)، بيروت، ٢٠٠٣.

٢٦. علي خليفة الكواري وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٢.

٢٧. علي صبيح التميمي: فلسفة الحقوق والحريات السياسية، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

٢٨. عماد حسين عبد الله ، الأمن في المدن الكبرى، مطبوعات المركز العربي للدراسات الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٠.

٢٩. غريب محمد سيد احمد وعبد الباسط محمد عبد المعطي ، علم الاجتماع ودراسة الانسان، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.
٣٠. فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤ .
٣١. كمال عبد الحميد الزيات ، بناء النظرية في علم الاجتماع، نموذج نظرية تقسيم العمل، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠.
٣٢. مجد الدين خمش ، علم الاجتماع : الموضوع والمنهج ، ط٣ ، عمان ، ٢٠٠٥ .
٣٣. مجموعة من المؤلفين: حقوق الإنسان، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٨.
٣٤. محمد السيد فهمي: العدالة الاجتماعية استراتيجيات وآليات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،٢٠١٤.
٣٥. محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٧٩.
٣٦. محمد سعيد إدريس: ثقافة المواطنة، مجلة المواطنة والتعايش، السنة ٣، العدد(٩)، الأردن، ٢٠٠٩.
٣٧. محمد سلامة قباري: التنمية رعاية الشباب، ط١، المكتب الجامعي الحديث ،مصر، ٢٠١١.
٣٨. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .
٣٩. مختار حمزه ، أسس علم النفس الاجتماعي، جدة، دار البيان العربي، ١٩٨٢.
٤٠. مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٣.
٤١. نبيل عبد الهادي ، مقدمة في علم الاجتماع التربوي ، دار اليازوري ، عمان ، ٢٠٠٩..
٤٢. هادي نعمان الهيتي: إشكالية المستقبل في الوعي العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٣.